أفقر الفقراء: الشكل والمضمون

نديم أبو شيخة
موظف في وزارة الشؤون الاجتماعية

أفقر الفقراء لفظاً

من المناسب أن أبدأ هذا المقال بالتساؤل مباشرة عن المسمى، عن تلك الشحنة الضبابية التي يخلقها هذا "اللفظ"، بالتأكيد هناك انطباعات مختلفة تتشكل باختلاف الأشخاص لكن ما أن توضع في إطارها فإن وظيفتها لن تتجاوز مستوى التعاطف أو فقدان الأمل في القضاء على ظاهرة الفقر التي تنتشر بمعدل قياسي، حيث يتزايد كل ساعة وكل دقيقة، من هنا يخرج المسمى من الزاوية المظلمة التي تخفي أشياء وتظهر أشياء أخرى.

إن الإشكال القائم ليس على مستوى اللغة "اللفظ" أو "المسمى" وإنما أيضا للبرنامج نفسه، أقصد هنا "برنامج أفقر الفقراء"، كانت البداية هي وجوب مساءلة اللغة وهي ليست بالنقطة الصغيرة أو البسيطة إن هذه اللغة في النهاية لا تصدر إلا عن تجربة، تجربة تعاني من نقص أساسي نستشف منه اللعبة اللغوية حيث الكلمة أو اللفظ يقول أشياء كثيرة، ويؤثر نفسيا على صعيد الوعي أو اللاوعي، إنها أشبه ما يمكن أن نسميها بالآلة الحربية مع أنه هناك انطباع سلبي لإيقاع ذلك اللفظ، إلا أنه يبدو بالمقابل أن هناك إصرار أو ضرورة إعلامية لاستخدام ذلك اللفظ خاصة إذا أدركنا أنه يأتي في صدد الحديث عن إصلاح وتغير داخلي كبير تنادي به الحكومة الحالية، وما يدلل على ذلك هو الزخم الإعلامي الذي شهدته بداية انطلاق هذا المشروع أو البرنامج حيث تم بحضور ممثلين عن وسائل إعلام محلية وعالمية، من المهم أن نتذكر أن وظيفة الحملة الإعلامية تلك كانت فقط للتبشير لبداية انطلاق هذا البرنامج – مع التركيز على انطلاقه– مع أنه لم يكن هناك اهتمام رسمي كافي من ناحية إعلامية في توجيه أو زف خبر هذا البرنامج إلى الناس البسطاء، ولم يكن هناك بالمادة الإعلامية أو حتى الإرشادية لكيفية تعامل المواطنين أو المراجعين مع هذا البرنامج.

عمل البرنامج

إن هذا الحديث يأتي في إطار نقدي وإعادة بناء ليس إلا من أجل تجاوز تلك الظروف الحالية ووضع الخطوط الأساسية للحالة المرجوة أو المطلوبة من معظم الشعب الذي طالما نادى بالإصلاح والتغيير وهي قضية أساسية ومحورية يؤمن بها الشعب حتى الثمالة لكونها مشروعة وضرورية في كافة الأحوال. وفي حالتنا الفلسطينية بشكل خاص . ولن يتحقق ذلك إلا من خلال الوقوف على كل التفاصيل المهمة وما قد تتركه من آثار سلبية في عملية النهضة و طريق الإصلاح.

من هنا جاءت فكرة هذا المقال من أجل الارتكاز والقفز إلى المستقبل والتطلع إلى قيم تدعو أكثر إلى نمو ونجاح اقتصادي وتطور نوعي على الفعل الجماعي والفردي، من أجل بناء اجتماعي وسياسي يتسم بالحرية والسعادة وهي أمور تسير معا خطوة بخطوة من هنا جاء هذا الاعتقاد في التقديم....

ومن دون شك فإن هذه الملاحظات مترابطة ومتناسقة بسير وحضور عمل هذا البرنامج، حيث لا توجد هناك استثناءات. كل المؤشرات حتى الآن لا تبشر بأفق جديد ذلك هو حال العمل في المؤسسات والوزارات الفلسطينية، فهي تعاني من مشكلات بنيوية مزمنة. لا أريد أن أدخل في تحليل هذه الإشكاليات، يبدو أنها بحاجة إلى وقفة طويلة وجدية لكونها تتعلق بالبناء المؤسساتي في فلسطين والمرتبط أساسا بقضايا تاريخية، سياسية، واقتصادية، فإعادة قراءة هيكلة عمل الوزارات والمؤسسات بحاجة لإعادة فتح ملفات ساخنة ومهمة سواء كانت متعلقة بالفساد من ناحية أو فلسفة العمل التي تتبناها المؤسسة الفلسطينية من جهة أخرى.

من هنا كان التركيز الأساسي في هذا المقال هو الوقوف عند محطة مهمة في العمل الاجتماعي هذه المحطة هي وزارة الشؤون الاجتماعية، والدافع الأساسي في الدخول لهذا الموضوع هو البرنامج "برنامج أفقر الفقراء" التي تتبناه الحكومة الحالية وتحديدا وزارة الشؤون الاجتماعية، بالرغم من أهمية ذلك البرنامج كما تم وصفه رسميا، إلا أن واقع عمل البرنامج يعاني من مشكلات سواء كانت إدارية أو فيما يتعلق بالمصداقية، مصداقية المعلومات التي يزودها المراجعين لتعبئة الاستمارة من قبل الباحثين وهذا مرتبط بشكل أساسي بمناخ أو طبيعة العمل في الدوائر والموسسات الحكومية، أيضا مرتبط بحالة الإحباط الاجتماعي والاقتصادي عند معظم المراجعين حيث عدم الثقة بالإضافة إلى عدم ذلك الأمان الاقتصادي المستقبلي مما يجعل كل شخص يدلي بأية معلومة قد توفر له الحصول ولو على مبلغ بسيط من المال من أجل ضمان استمراريته.

إضافة إلى ما سبق، فإن أهم الاعتراضات التي تواجه عمل هذا البرنامج هي عدم تهيئة المديريات في المحافظات المختلفة للعمل بذلك البرنامج، عدم تهيئة مراكز للمراجعين في المناطق القريبة من التجمعات السكانية الريفية "القرى" مما يشكل عبئا كبيرا على الفئات المستهدفة مثل العجزة، ذوي الاحتياجات الخاصة، الفقراء الذين لا يملكون أحيانا القدرة الكافية للتنقل سواء كان بسبب ظروفهم الصحية أو المالية.

حقوق الموظفين

وهناك إلى جانب هذه الصورة أو المشهد، هناك مشهد آخر لا بد من الإشارة إليه لأنه يتضمن قضية أكثر أهمية ليس فقط لأنها تمسنا بشكل شخصي، بل لأنها تحمل أبعاد إنسانية وأخلاقية بالدرجة الأولى، أبعاد تتعلق بعمل المؤسسات والوزارات، وهي عدم التزام المؤسسة بقانون العمل تلك الحلقة المفقودة في بنية عمل الوزارات والمؤسسات الفلسطينية وتحديدا في هذا البرنامج، ففي هذا البرنامج الذي يعمل فيه حوالي خمسمائة باحث اجتماعي حتى تاريخ كتابة هذا المقال لم يتسنَ لهؤلاء الباحثين بالتوقيع على عقود تضمن لهم حقوقهم، بالرغم من مطالبتهم وإلحاحهم المستمر لكن دون جدوى،حتى الآن لم يتم صرف الرواتب أو المستحقات المالية لهم، هذا الكلام لابد أن يفهم في سياقه، وحتى يفهم في سياقه لا بد من توضيح وتبيان السياق الاجتماعي والاقتصادي الذي جاءوا منه هؤلاء البؤساء، معظم العاملين أو بالأحرى الباحثين جاءوا عن طريق مكاتب العمل أو" نظام البطالة" – ذلك البرنامج التي تتبناه وزارة العمل على أمل التخفيف من نسبة البطالة في المجتمع الفلسطيني– وهم أيضا خريجو جامعات جدد حاولوا جاهدين البحث عن عمل حتى جاءت الفرصة المواتية للعمل ضمن هذا البرنامج فكان بمثابة القشة التي يتعلق بها الغريق، كانت البداية لهؤلاء الباحثين كأنها الخطوة الأولى لعملية البناء، أقصد هنا بالبناء ذلك الأمان الاقتصادي والوظيفي، والخبرة العملية على المستوى الشخصي لكل باحث، كانت تلك الطاقات المشحونة تظهر على وجوههم وخاصة أن جميعهم من فئة الشباب الذين لطالما عاشوا هكذا في هذه الظروف، بالتأكيد جاءت اللحظة التي فقدوا بها الأمل، من الدخول في تفاصيل قد يعرفها ويدركها البعض ما أريد أن أقوله حسب خبرتي المتواضعة واحتكاكي بذلك الوسط أن هؤلاء البؤساء يجدون صعوبة كبيرة في معالجة أمورهم اليومية التي قد تشمل أحيانا قوتهم اليومي وتكاليف

التتمة ص٦

أجندة تنموية للبحث الأكاديمي والحوار الفلسطيني-الفلسطيني

مفاهيم في السياق "التنموي" الفلسطيني: رأس المال الاجتماعي نموذجاً

د. مفيد أحمد قسّوم
منسق البحث والتطوير- برنامج دراسات التنمية

منذ اتفاقية هلسنكي الموقعة عام ١٩٧٥–بين الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفييتي وغالبية دول أوروبا (٣٥ دولة) والمتميزة بسلالها الثلاث: الاجتماعية–الثقافية، الاقتصادية–التمويلية، والسياسية–الأمنية وخطاب الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغن أمام أعضاء البرلمان البريطاني في الثامن من حزيران عام ١٩٨٢، مروراً بالمشروع الأمريكي– الإسرائيلي ل "شمال أفريقيا والشرق الأوسط" تم عقد مؤتمرات القمة لهذا المشروع في كل من الدار البيضاء عام ١٩٩٤، عمّان ١٩٩٥، القاهرة ١٩٩٦ والدوحة عام ١٩٩٧ والمشروع "الأوروبي المتجسّد في تصريح برشلونة (تشرين ثاني ١٩٩٥) والمعروف بالشراكة الأوروبية–المتوسطية نسخة طبق الأصل لاتفاقية هلسنكي بسلالها الثلاث وصولاً إلى مشروع "الشرق الأوسط الكبير" المنبثق عن النظام الحالي للرئيس بوش– بدأ الدعم المالي الشحيح ينتقل من مركز المنظومة العالمية إلى الدول المحيطية وشبه المحيطية. وصفنا هذا الدعم بالشح مقارنةً مع نسبة حجم تدفق الفائض الاجتماعي من الدول المحيطية وشبه المحيطية لمركز المنظومة العالمية. من أهم سمات هذا الدعم المنتقل (على الأصح هو عائد) من المركز إلى أطراف المنظومة العالمية بعد ١٩٧٥ يمكننا الإشارة إلى سمتين رئيسيتين مترابطتين بوظيفتهما الإستراتيجية. أولاً، جاء هذا الدعم ليعبر عن تحول جذري في التعامل مع دول المحيط وشبه المحيط للمنظومة العالمية من خلال التحول من دعم حكومات تلك الدول مباشرة إلى دعم مجتمعاتها المدنية. ثانياً، اقترن هذا الدعم المالي بمجموعة من المفاهيم والتي تبدو لأول وهلة ذات مضامين ودلالات تقدمية ورونق ذو جاذبية خاصة لا يمكن مقاومتها أو رفضها. من أبرز هذه المفاهيم يمكننا الإشارة إلى مفهوم "المجتمع المدني"، ومن كوكبة المفاهيم التي تدور في فلكه بودنا أن نورد، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي: "حقوق الإنسان"، "مشروع تعزيز الديمقراطية عالمياً"، "الحكم الرشيد"، "انتخابات حرة ونزيهة"، "المناصرة"، "التمكين"، "بناء المؤسسات"، "الجندر" ... وأخيراً انضم لهذه المفاهيم مفهوم قديم–جديد ... رأس المال الاجتماعي.

هل يمكن لإنسان "عاقل"، وعقلاني، و"رزين" أن يرفض استلام دعماً مالياً موجه ومخصص لدعم المجتمع المدني، للدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد.... وبناء رأس المال الاجتماعي محلياً ووطنياً؟! هذا سؤال ثانوي يتعلق بسيكولوجية المفاهيم. أما السؤال المركزي فهو ذلك السؤال الذي يتعلق بتاريخية المفاهيم وسر استحضارها منذ بداية السبعينيات من القرن المنصرم ولماذا منذ بداية السبعينيات؟!

مفهوم المجتمع المدني يعود إلى كتابة فلاسفة اليونان، إلى جون لوك وهوبس، إلى هيغل وماركس وانطونيو غرامشي. أما الصرعة الأخيرة في مفردات "التنمية" فهو مفهوم رأس المال الاجتماعي.

في تقريره لعام ٢٠٠٠ "فعالية الدعم الخارجي في الضفة الغربية وقطاع غزة" تطرق البنك الدولي لمفهوم رأس المال الاجتماعي وفي مقدمة الخطة التنموية الفلسطينية متوسطة المدى للأعوام ٢٠٠٥–٢٠٠٧ أكدّ معدو الخطة (على ما يبدو أنهم من خارج فلسطين) على ما يلي:

"إن الأهداف الإجمالية لخطة التنمية متوسطة المدى هي معالجة الفقر بشكل دائم، والحد من البطالة، وبناء رأس المال الاجتماعي، وتفعيل مؤسسات الدولة". (التأكيد كما جاء في الأصل).

إن قراءة متمعنة وهادئة في المضامين والأفكار الرئيسية لمفهوم رأس المال الاجتماعي، كما سيتبين أدناه، تقودنا ومن دون أدنى شك إلى كتابات إميل دوركهايم وكارل ماركس. أما أول تحليل منهجي معاصر للمفهوم فقد تطرق إليه عالم الاجتماع والفيلسوف الفرنسي بيير بورديه في عام ١٩٨٠. في نهاية عقد الثمانينيات قام عالم الاجتماع الأمريكي جيمس كولمان بتطوير مفهومه "رأس المال البشري" معتمداً بتحليلاته على أفكار بورديه من دون أن يذكر حتى اسم الأخير. في عام ١٩٩٣ قام روبرت بوتنام، روبرت ليوناردي ورفائيلا نانيتي بنشر كتابهم (جعل الديمقراطية تعملMaking Democracy Work) بناءً على بحث امبريقي استمر عقدين من الزمان في إيطاليا. جاء محور الكتاب ليركز على أهمية رأس المال الاجتماعي في التنمية الاقتصادية. في نفس العام قام الرئيس كلينتون باستدعاء روبرت بوتنام (رئيس الفريق البحثي) إلى البيت الأبيض لمناقشة إمكانيات تحويل أفكار المفهوم إلى المستوى الإجرائي من خلال صياغة مشاريع وبرامج يتم تصديرها إلى بقية العالم بتمويل أمريكي. من هذا التتبع التاريخي لتطور مفهوم رأس المال الاجتماعي يمكننا أن نستنتج كيفية وصول هذا المفهوم ليحتل موقعاً مهماً على أجندة التنمية "الفلسطينية". باختصار شديد جداً، يعني مفهوم رأس المال الاجتماعي، وفقاً لروبرت بوتنام تلك الثقة المتبادلة بين أفراد المجتمع والأنماط السلوكية الإيجابية والشبكات الاجتماعية الأفقية التي تقود بمجملها إلى التضامن والتماسك الاجتماعي ومن ثم إلى الفعل الاجتماعي المشترك... يستنتج بوتنام ومن ثم فرانسيس فوكوياما أن رأس المال الاجتماعي ما هو إلا مورد مهم جداً في سيرورة تطوير الموارد البشرية ومن ثم المساهمة في إنتاج الثروة المجتمعية أو الرأسمال التقليدي. مقابل هذا الطرح الفكري للوظائف الاقتصادية المتوخاة من تفعيل هذا المفهوم جاء عالم الاجتماع الأمريكي اليجاندرو بورتيس ليذكرنا بأن لرأس المال الاجتماعي وظائف أخرى ومن أبرزها هو الضبط الاجتماعي وإعفاء الدولة وقوى السوق من مسؤوليتها تجاه المواطنين من خلال طرح وتمويل مشاريع بناء الرأسمال الاجتماعي كحلول للمشاكل الاجتماعية–الاقتصادية المتفاقمة. بكلمات أخرى، مسؤولية حل المشاكل المتفاقمة من فقر، بطالة، جريمة... الخ. هي مسؤولية المجتمع المدني وليست مسؤولية الدولة والقطاع الخاص. الفقراء والعاطلين عن العمل والمهمشين... عليهم أن يبحثوا عن أسباب مشاكلهم في مدى قوة وضعف رأسمالهم الاجتماعي والتوقف عن اتهاماتهم للنظام الاقتصادي السياسي السائد في بلدانهم كسبب مركزي لمآسيهم الاجتماعية الاقتصادية. ومن هنا تأتي وظيفة رأس المال الاجتماعي كأداة ضبط اجتماعي على الصعيد العالمي.

في محاولتهم لعرض الأسس المنطقية والمبررات الأخلاقية لإقحام مفهوم رأس المال الاجتماعي إلى لباب الحيز الفلسطيني قام معدو خطة التنمية متوسطة المدى الفلسطينية للأعوام ٢٠٠٥–٢٠٠٧ وتحت عنوان "الرأسمال الاجتماعي وشبكات الدعم غير الرسمية" بكتابة ما يلي: "قام الفلسطينيون بقدر كبير من التكيف خلال الأربع سنوات من الانتفاضة الثانية. فأصبح بمقدور المعرضين والضعفاء الاعتماد على شبكة أمان غير رسمية والتي تكمل نظام الدعم الاجتماعي الرسمي الضعيف نسبياً. لقد لعب الدعم الاجتماعي غير الرسمي

التتمة ص٦